ASIA PACIFIC FORUM
SUB-REGIONAL OFFICE DOHA - QATAR
المكتب الإقليمي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ
الدوحة - قطر

دراسة حالة حول دور وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة غرب آسيا

في إطار الندوة المقامة عبر الإنترنت حول

إدارة أزمة كورونا (كوفيد-19) وتأثيرها على الفئات الأولى بالرعاية

أغسطس 2020

مقدمة

أولا: نبذة عن منتدى آسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي الفرعي للمنتدى بالدوحة

يعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لبناء منطقة يمكن للجميع فيها التمتع بحقوق الإنسان انطلاقا من الثقة بقدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تحقيق ذلك. يعمل المنتدى على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان جديدة، وتعزيز فعالية وقدرات المؤسسات الوطنية القائمة بالفعل إلى جانب تعزيز عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مستوى العالم.

يدعم المكتب الإقليمي الفرعي تنفيذ استراتيجية المنتدى في منطقة غرب آسيا من خلال توفير المساعدة التقنية باللغة العربية للمؤسسات الأعضاء الناطقين باللغة العربية في المنتدى. كما يهدف المكتب إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الأعضاء في منطقة غرب آسيا والمكتب الرئيسي للمنتدى وكذلك بين المؤسسات الأعضاء في منطقة غرب آسيا. وبذلك يعتبر المكتب أفضل نقطة اتصال ودعم للمؤسسات الأعضاء من الناحية اللغوية والجغرافية والثقافية في المنطقة.

وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها جميعا، سنبدأ على مدار العام المقبل بتنفيذ أنشطة تنمية القدرات لدعم الأهداف الاستراتيجية الشاملة للمنتدى والاحتياجات المحددة للمؤسسات الأعضاء في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، سيركز المكتب على الاحتياجات المحددة الناشئة خلال هذه الفترة.

ثانيا: الندوة المقامة عبر الإنترنت حول إدارة أزمة كورونا (كوفيد-19) وتأثيرها على الفئات الأولى بالرعاية

كان الغرض من الندوة هو توفير منصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة غرب آسيا لتبادل المعلومات والخبرات والممارسات حول كيفية تحديد الفئات الضعيفة، والأولويات ذات الصلة بالاستجابة والتكيف من الناحية التشغيلية في إطار إدارة أزمة كورونا. كانت الندوة حدثًا تعاونيًا نوقشت خلاله التحديات والفرص التي أوجدها الوباء بصورة فردية، وكذلك بصورة جماعية في منطقة غرب آسيا. كما شكلت الندوة فرصة غير مسبوقة للتركيز على تطوير رؤية مشتركة والمساعدة على إنشاء وتصميم وتنفيذ أنشطة مستقبلية لمواجهة التحديات الخاصة بكل بلد، والتعرف على الخبرات المشتركة، فضلاً عن تعريف طرق جديدة لتعزيز التعاون في المنطقة.

ثالثا: الغرض من الوثيقة الماثلة: التعلم وتبادل الخبرات

هذه الوثيقة هي ملخص للخبرات التي تشاركتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في فلسطين والعراق وقطر التي من الممكن أن تستفيد منها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة وخارجها في إدارة أزمة كورونا (كوفيد-19) في المستقبل. اعتمد المكتب أيضًا على هذه الخبرات في تحديد التحديات والفرص المشتركة للتعاون في إطار خطة عمل المكتب.

أهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

أولا: لماذا تعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مهمة لا سيما خلال أوقات الأزمات الإنسانية؟

يمكن للمؤسسات الوطنية المستقلة والفعالة أن تشكل عوامل قوية للتغيير. حيث أنها تضطلع بوظائفها في معالجة الشكاوى والتحقيق وتقديم المشورة والتثقيف بحقوق الانسان من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، لا سيما الفئات الأولى بالرعاية، إلى جانب الانخراط مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان لتوجيه الانتباه إلى القضايا الملحة.

في أوقات الأزمات الإنسانية، تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضع فريد لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ولضمان عدم استغلال الوضع للتأثير على حقوق الإنسان. للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور في العمل مع السلطات المعنية وأصحاب المصلحة من أجل ضمان تنفيذ الاستجابة بطريقة مناسبة للوضع من منظور حقوق الإنسان، وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

على سبيل المثال، عند تفاقم وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين بسبب فيروس كورونا المستجد، طالبت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في لجان الطوارئ أو اللجان الحكومية أو اللجان المختلطة. من الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ التوصيات، من أجل التخفيف من تأثير الأزمات بما في ذلك أزمة كورونا (كوفيد-19). بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وينبغي لها أن تدعو إلى تعزيز الوصول إلى المعلومات، خاصة أثناء الجائحة.

ثانيا: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في ضمان تنفيذ التزامات حقوق الإنسان

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هم خبراء في مجال التزامات حقوق الإنسان، ولذلك يمكنها مساعدة الدول لتمكينها من العمل واتخاذ الإجراءات لضمان التنفيذ الكامل لالتزامات حقوق الإنسان.

تعاني المرأة في المنطقة العربية من مشاكل متعددة منها التمييز وعدم المساواة وعدم المشاركة في صنع القرار ووضع السياسات والتخطيط الإنمائي، بالإضافة إلى تعرضها إلى العنف الأسري. على سبيل المثال، في فلسطين، استغلت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ولايتها وأصدرت مذكرات ومجموعة رسائل إلى وزارة التنمية الاجتماعية، تضمنت مبادئ توجيهية محددة لضمان الادماج الكامل لحقوق المرأة خلال أزمة كورونا، وتوصيات لمعالجة أوجه الضعف في التدابير والسياسات المرتكزة على التنوع الاجتماعي عند المؤسسات الوطنية، والتي زادت وتفاقمت خلال الأزمة.

ثالثا: عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان مع الحكومات لتعزيز الاستجابة القائمة على حقوق الإنسان

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قادرة على العمل مع الحكومات واقتراح مسار عمل يرتكز على الاستجابة القائمة على حقوق الإنسان في جوهره.

على سبيل المثال، أدى الوضع المتأزم في العراق إلى تقليص بعض صلاحيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومع ذلك، واصلت المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق تنفيذ ولايتها ورفع توصياتها للسلطات المعنية بتقليل عدد النزلاء في السجون وسط مخاوف حول انتشار الوباء داخل السجون. ونتيجة لذلك، تم الإفراج عن 1000 شخص للحد من انتشار فيروس كورونا بين المحتجزين.

تجربة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين

(قدمها السيد إسلام التميمي مدير دائرة التوعية والتدريب)

أولا: أهمية العمل الجماعي

أوضحت الهيئة المستقلة أن جائحة كورونا تطلبت استجابة جماعية وتعاونًا بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما تم تقييم الأحوال الصحية ووضع الطاقم التنفيذي في وضعية الاستجابة الفعالة للأوضاع الطارئة، والعمل على مراجعة كافة التدخلات وتركيزها في مجال متابعة تطورات الحالة الوبائية ومراقبة أداء الأجهزة الحكومية وحثها لضمان اعمال وادراج حقوق الانسان في كافة أنشطتها وعملياتها في سياق مواجهة الجائحة من جهة، واحترام الحقوق والحريات العامة في ظل حالة الطوارئ من جهة أخرى.

خلال الأزمة، واصلت الهيئة المستقلة إقامة شراكات مع المؤسسات التعليمية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مذكرة إلى رئيس الوزراء فيما يخص الوصم الاجتماعي بسبب انتشار الوباء من جهة، وانتشار بيانات ومعلومات مغلوطة على مواقع التواصل الاجتماعي من جهة أخرى. مما عزز دور الهيئة في مواصلة بناء الشراكات والدعوة إلى عدم التمييز ضد الأطفال والكبار خلال الأزمة.

ثانيا: التدريب الموجه

في محاولة للتأكيد على الحاجة إلى مراعاة النوع الاجتماعي في سياق تدابير الوقاية والحماية ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار، تم التخطيط لعقد نشاط لبناء القدرات بعنوان: "المدافعات عن حقوق الإنسان"، مع التركيز على تدريب مجموعة من المدافعات عن حقوق الإنسان على رصد الانتهاكات المتعلقة بالصحة أو العنف المنزلي وكيفية الإبلاغ عنها، واستخدام تدابير وآليات الحماية الوطنية والدولية لمعالجة تلك القضايا. وللأسف، تم تأجيل هذا النشاط إلى تاريخ لاحق هذا العام. وفي نفس السياق، تم عقد برنامج تدريبي في أغسطس 2020 بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة لبناء قدرات ومعارف ومهارات 25 معلمة ومرشدة من لجنة المرأة التابعة لاتحاد المعلمين في محافظات الدولة. تناول البرنامج العديد من القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان وأنماط الانتهاكات ضد المرأة وآليات حمايتها. كان الهدف من البرنامج هو في تنظيم العمل والتحرك لتغيير المواقف والتوجهات

المجتمعية والمؤسساتية باتجاه زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من خلال التعريف بالمنظومة الدولية والوطنية التي تعزز حقوق النساء، وخاصة النساء اللواتي لديهن توجهات في العمل النقابي الحقوقي داخل اتحاد المعلمين الفلسطينيين.

أشارت الهيئة الفلسطينية إلى مواصلة برامج بناء القدرات التي تستهدف العديد من الفئات المجتمعية سواء من الفاعلين والمؤثرين مجتمعيا او من اصحاب الواجب والمكلفين بإنفاذ القانون وخاصة الشرطة الفلسطينية، كذلك طلبة العيادات القانونية في الجامعات الفلسطينية. حيث تم تنفيذ العديد من البرامج التدريبية والتثقيفية بهدف تطوير معارفهم وادراكهم لأثر الجائحة على حقوق الانسان . كما أشير إلى أن الهيئة أصدرت بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية 5 مذكرات توجيهية حول أثر الجائحة على موضوعات حقوق الانسان مثل(أثر الجائحة على موضوع الحرمان من الحرية وأماكن الاحتجاز، وكذلك موضوع كوفيد 19 والوصول الى العدالة ، وكوفيد 19 وأثرها على حقوق الأطفال وأخرى على حقوق النساء ، والأخيرة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) كما تم اصدار فيديوهات توعوية حول موضوعات الوصمة المرتبطة بكوفيد 19 ، وفيديو حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل كوفيد 19 وعقد أيضا لقاءات ضمت ممثلي المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني هدفت الى اطلاعهم على التدابير والترتيبات اللازمة لمواجهة هذه الجائحة من حيث ملائمتها لمعايير ومبادئ حقوق الانسان. . كما تم احياء المناسبات الحقوقية مثل اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب واليوم العالمي للطفل بحيث ربط هذه الأيام والمناسبات بتسليط الضوء على أثر الجائحة على موضوعات حقوق الانسان المختلفة ، يجدر الإشارة الى ان الهيئة كيفت برامجها من حيث مراعاتها لتدابير وإجراءات السلامة سواء من حيث عقد اللقاءات عبر المنصات الرقمية عن بعد، او من خلال التباعد الاجتماعي في قاعات كبيرة مع الاخذ بالاحتياطات اللازمة من ارتداء الكمامة والتعقيم .كما تم اصدار العديد من الفيديوهات المرتبطة بتوعية المواطنين بحقوقهم في ظل الحجر الصحي

ثالثا: الضغط المستمر أو المتابعة مع الحكومة بما في ذلك الرجوع إلى التوصيات الحالية

أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بياناً صحفياً أعربت فيه عن قلقها إزاء الوضع الإنساني في دولة فلسطين خلال أزمة فيروس كورونا (كوفيد -19)، حيث شددت على ضرورة الالتزام بأحكام المادة 111 من القانون الفلسطيني التي تنص على أنه لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات الأساسية عند إعلان حالة الطوارئ إلا بالقدر الضروري لتحقيق الغرض المنصوص عليه في مرسوم إعلان حالة الطوارئ.

وخاطبت المفوضية السلطة التنفيذية، مؤكدة ضرورة التنفيذ الكامل للإجراءات الاحترازية التي وضعتها السلطات الصحية لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا، ولا سيما أثرها على الفئات الأولى بالرعاية بما في ذلك النزلاء والمعتقلين والنساء وذوي الإعاقة والأطفال.

رابعا: التواصل مع رئاسة الوزراء

وفي نفس السياق، تواصل رئيس الوزراء مع رئيس المفوضية وأكد التزام الحكومة باحترام حقوق الإنسان وعدم فرض أي قيود إلا بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المنصوص عليه في مرسوم اعلان حالة الطوارئ. ويعتبر هذا الإجراء الذي اتخذته الهيئة الفلسطينية بالغ الأهمية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة أن تكون حالات الطوارئ متناسبة مع الوضع، وأن يعلن عنها بالشكل المطلوب وأن تكون محددة زمنيًا، مع عدم اعتبارها أوضاع قد يكون فيها التمتع بالحقوق محدودًا.

خامساً: الاستمرار في عملية رصد أماكن الاحتجاز وبيوت الإيواء

في هذا الاطار استمر عمل الهيئة في مجال رصد أماكن الاحتجاز وبيوت الايواء، رغم تعثر عمليات الزيارة في بداية الجائحة، لعدم تمكن باحثي الهيئة من تفقد هذه الأماكن بشكل مباشر، الا انها حافظت على الحد الأدنى من الاتصال مع القائمين على أماكن الاحتجاز بشكل منتظم. حيث تم مخاطبة رئيس الوزراء ورئيس مجلس القضاء الأعلى ورؤساء الأجهزة الأمنية بضرورة اتخاذ كافة التدابير والاحتياطات الوقائية اللازمة لعدم تفشي الفايروس في أماكن الاحتجاز، وطالبت في هذا السياق بضرورة اتخاذ تدابير بديلة من حيث تخفيض اعداد الموقوفين والنزلاء. وفي نفس السياق تم مخاطبة وزير التنمية الاجتماعية المسؤولة عن بيوت الايواء للنساء المعنفات لضمان توافر كافة الخدمات وعدم تعطيلها في ظل هذه الجائحة، وكذلك الامر بيوت المسنين ودور الايتام ودور الاحداث ومراكز إيواء الأشخاص ذوي الإعاقة.

سادساً: تلقي الشكاوى

واصلت الهيئة استقبال شكاوى المواطنين، وخاصة تلك المتعلقة بحالة الطوارئ مثل الاعتقال التعسفي، وإساءة استخدام السلطة، وتلك المتعلقة بظروف الحجر الصحي. تم تلقي الشكاوى عبر الهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعي. ونشرت الهيئة منشورات تحتوي على تفاصيل الاتصال بباحثي الهيئة الميدانيين في كل محافظة سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

تجربة المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق

(قدمها الدكتور علي البياتي والدكتور انس العزاوي أعضاء المفوضية العليا لحقوق الانسان)

أولا: التصدي للأزمة

من أجل قياس مدى خطورة الوضع وتحديد الأولويات، أجرت المفوضية العليا مراقبة للحالة الصحية لتحديد الشواغل الصحية بشكل عام وتلك المتعلقة بالفئات الأولى بالرعاية خلال جائحة كورونا. كمؤسسة رقابية عملت المفوضية العليا في البداية على تقييم الاستجابة الحكومية، ثم ركزت لاحقاً على كيفية التعامل المؤسساتي مع الوباء والقضايا الرئيسية الأخرى وفي مقدمتها الحق في الصحة وما يتعلق بها من حقوق دستورية ودولية. مع الأخذ في الاعتبار أن إجراء تحليل للوضع ثم وضع خطة أمر مهم للغاية، مع ضرورة مراعاة لضغوط التي تواجهها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبلد.

للتغلب على التحديات ومراقبة الوضع بشكل مناسب، كان على المفوضية العليا العمل مع العديد من الشركاء لضمان الوصول والحصول على البيانات والمعلومات اللازمة.

ثانياً: التكيف مع التحديات القائمة بعد التظاهرات الجماهيرية

أعربت المفوضية العليا عن مخاوفها إزاء الأوضاع العامة في العراق والتي كانت متوترة مع بداية انتشار الوباء بسبب أستمرار التظاهرات الاحتجاجية المطلبية التي ضغطت باتجاه استقالة الحكومة السابقة – نهاية عام 2019 - وأدت إلى غياب السلطات الحكومية العامة.

تمثل التحديات في لامركزية السلطة وانتقال الصلاحيات من البرلمان إلى الحكومة والعكس، مما أدى إلى ضعف عملية صنع القرار وأنعكس سلباً على ضعف نظام القطاع الصحي وخدماته. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك قصور من جانب وزارة المالية في رصد التخصيصات المالية الكافية لمواجهة الجائحة لتعثر إقرار الحكومة والبرلمان للموازنة الاتحادية لعام 2020 حتى تاريخه، ناهيك عن عدم وضع خطة وطنية من قبل الحكومة لمواجهة الجائحة والتخبط في عمل اللجان ما بين المركز والمحافظات. يضاف أيضا إلى ذلك، فرض حظر التجول الشامل بتاريخ 2020/3/17 على الجميع بما فيهم المفوضية وفرقها. ومع ذلك، ومن خلال السلطة الممنوحة لها بموجب القانون، عملت المفوضية على خلق شراكات مع منظمات المجتمع المدني من خلال تنظيم صفوف وتوجيه ودعم لوجستي لبعض هذه المنظمات ضمن مبادرة "صحتك أهم"، حيث تمكنت من خلال المبادرة تجاوز بعض هذه التحديات والتكثيف من برامج رفع الوعي الصحي على مستوى تجنب كوفيد-١٩ ودعم

الصحة النفسية من خلال التثقيف عبر صفحات التواصل الاجتماعي التي تأثرت كثيرا بعد الجائحة ولازالت المبادرة مستمرة للآن.

كانت العقبة الرئيسية خلال هذا الوباء هي القلق على سلامة الموظفين العاملين في الميدان، حيث أصيب العديد منهم بالوباء مع تسجيل حالة وفاة واحدة بينهم. وكان من بين التحديات أيضا، الافتقار إلى السلامة الصحية وغياب السياسات التي تعمل على حماية الطاقم الطبي للتغلب على هذه التحديات، مما دفع الى المطالبة من قبل المفوضية لأكثر من مرة بضرورة توفير المعدات المطلوبة وتدريب الموظفين على كفاءة استخدامها بالإضافة الى التحديات الاخرى المتمثلة بضعف الدور الحكومي في حماية الطواقم الطبية العاملة في مراكز الحجر الصحي من الاعتداءات وقد اصدرت المفوضية عدد من البيانات لتكثيف الجهود لحماية الطواقم الطبية ومحاسبة المتجاوزين وفق القانون.

كما أسفر الوباء عن تعطيل بعض صلاحيات المفوضية بما في ذلك الزيارات الميدانية للسجون، وبالتالي إعاقة عملية التعامل مع ملفات المعتقلين الذين يعتبرون من أكثر الفئات تضرراً. وقد وضعت المفوضية خطة بديلة عن الحضور الجسدي، منها مراقبة اوضاع السجون من خلال تلقي الشكاوى من ذوي النزلاء او التواصل مع المفارز الطبية المتواجدة الا انها وجدت تحدي في توثيق قضايا التعذيب.

ولعل من بين أهم الفئات الأولى بالرعاية ، المقيمين في الأحياء الفقيرة والعشوائيات ، والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة ومرضى السرطان، والقوات الأمنية والمنتسبين الأمنيين، والكادر الطبي باعتبارهم الخط الأول المعرض للإصابة بالوباء، فضلاً عن النازحين ، والأقليات ، المرأة ، الطفل ، المستفيدين من خدمات الرعاية في دور الدولة ،وبسبب الوضع المعقد تعذر على المفوضية التحرك بسلاسة ، لكنها حاولت تجاوز ذلك والعمل على مراقبة الوضع ورصد "الحق في الصحة" وإحالة الشواغل ذات الصلة إلى السلطات وتقديم المشورة للحكومة من خلال رفع مقترحات لوضع خطة لمواجهة الازمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومع ذلك، لم يكن هناك أي استجابة ، ولذلك نؤكد على ضرورة تعاون المؤسسات الوطنية مع نظرائها بما في ذلك المؤسسات والشبكات الإقليمية لإتباع نهج موحد ووضع خطة للاستجابة للأزمات.

وأوضحت المفوضية أن التحدي الأكبر في العراق يتمثل في صعوبة مراقبة الهيئات التنفيذية المسؤولة عن إعمال الحق في الصحة وتنفيذ توصيات الهيئات الدولية والوطنية. ولذلك، رفعت المفوضية توصياتها للحكومة في لقائها مع رئيس الحكومة ووزير الصحة، وأصدرت ثلاثة تقارير رسمية بشأن متابعة تنفيذ الإجراءات الاحترازية أثناء الجائحة والتي لم يتم الأخذ بها، ومع ذلك واصلت المفوضية متابعة الوضع.

ثالثاً: التعامل مع البرلمان

اصدرت المفوضية استمارة تقييم لجهود المؤسسات في مكافحة الوباء تحتوي على (25) مؤشراً حول الحق في الصحة، وأداء المؤسسات الصحية، واستجابة الدولة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

وأصدرت المفوضية أيضاً في نفس الفترة ثلاثة تقارير حول تقييم استجابة مؤسسات الدولة وتم إرسالها إلى المؤسسات المعنية بما في ذلك الحكومة والبرلمان ورفع الانتهاكات الواردة فيه الى الادعاء العام وفق السياق القانوني لولاية المفوضية في احالة الانتهاكات بالإضافة الى نشرها عبر وسائل الإعلام لخلق نوعاً من المناصرة والدعوة، كما وأطلقت المفوضية مبادرة لحث كافة الجهات لتأمين عودة أمينة للنازحين لمناطقهم الاصلية كونها فئات اولى بالرعاية تحتاج تسليط الضوء عليها في ضل جائحة كوفيد-١٩. وفي القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل ونتيجة تزايد وتيرة قضايا العنف الاسري تزامناً مع انشار الجائحة ، حثت المفوضية الحكومة والبرلمان على الاسراع في تشريع قانون مناهضة العنف الاسري وتقديم المشورة للدولة من خلال اجراء حوارات مستمرة وحملات مناصرة ومدافعة لإقرار القانون ، كما اطلقت المفوضية دعوات لإتاحة فرصة لتقلي النساء والفتيات الخدمات الصحية في امكان الحجر الصحي بعد ما اشرت وجود تمييز مجتمعي بسبب العادات والتقاليد من حرمان بعض النساء من هذه الخدمة الصحية ، و تلقت المفوضية شكاوى عديدة من أفراد ونشطاء حقوقيين ومنظمات، تتعلق بانتهاكات معينة ارتكبتها جهات حكومية خلال فترة مواجهة الوباء ، وتم أحالتها إلى الادعاء العام (النيابة العامة) .

تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر

(قدمها السيد ناصر سلطان المري، مساعد مدير إدارة الشؤون القانونية)

أولا: أوضاع الفئات الأولى بالرعاية

أتت جائحة كوفيد -19 في دولة قطر بتحديات وقضايا هائلة على عدة مستويات، من أهمها قضية حماية حقوق الإنسان في ظل الأزمات. أثرت هذه الأزمة سلباً على جميع الفئات وخاصة الفئات الأولى بالرعاية، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، مما زاد من عبء الرعاية والدعم الذي تحتاجه هذه الفئات بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والاهتمام من جميع الجوانب النفسية والجسدية الأخرى ذات الصلة.

ثانيا: المراقبة المستمرة

وفاءً بواجبها الإنساني وفي ضوء مسؤوليتها القانونية واختصاصاتها، قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمراقبة الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دولة قطر للتصدي لانتشار فيروس كورونا (كوفيد -19)، لضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. تشمل جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الشأن ما يلي:

أ- إطلاق خدمة الخط الساخن بعدة لغات منها العربية والإنجليزية والأردية والفلبينية والسواحيلية، لتقديم الاستشارات القانونية وضمان تقديم خدمات متكاملة ومستمرة في ظل الإجراءات الاحترازية.

ب- التواصل مع الجهات الحكومية للتصدي للتحديات التي نشأت بسبب الوباء ومن بينها رئيس المجلس الأعلى للقضاء للاستعلام عن الإجراءات المتخذة لضمان حق التقاضي، ووزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بخصوص الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحماية الفئات الأولى بالرعاية خلال هذه الأزمة.

ج- أصدرت اللجنة بياناً في 6 أبريل 2020 حول اجراءات وتدابير التصدي لانتشار فيروس كورونا، أعربت من خلاله عن أهمية تضافر جهود الحكومة وجميع شرائح المجتمع لإعطاء الأولوية للحق في الصحة للجميع وضمان احترام حقوق الإنسان دون تمييز. كما حثت اللجنة في بيانها السلطات المختصة على المضي قدمًا في تدابيرها في إطار دعم الاستجابة للأزمة بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان وبطريقة تتناسب مع مخاطر الصحة العامة.

د- شكلت اللجنة الوطنية "لجنة فرعية للزيارات الميدانية والرصد" للقيام بزيارات ميدانية للاماكن المخصصة للحجر الصحي وأماكن الاحتجاز وسكن العمال لمراقبة الوضع الإنساني والتدابير الاحترازية المتخذة لمنع انتشار الفيروس. كما شكلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فريق للتوعية لتثقيف جميع الفئات، وخاصة الفئات الأولى بالرعاية، حول مخاطر الوباء وضرورة اتباع الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الوباء.

هـ- رصدت اللجنة الوضع الإنساني للعديد من الفئات ومدى تأثر حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية جراء هذه الأزمة، بما في ذلك الحصول على خدمات الرعاية الصحية المجانية.

و. أصدرت اللجنة تقريرا عن جهودها منذ بداية انتشار الوباء رفعت من خلاله توصيات للعديد من الجهات المعنية بالدولة.

ز- في 20 يونيو 2020 بدأ "فريق الرصد والزيارات الميدانية" القيام بزيارات ميدانية لمتابعة تنفيذ الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا. كما قام فريق التوعية والتثقيف بتوزيع منشورات تثقيفية تستهدف جميع الفئات وتم انتاج فيديو تعليمي كجزء من حملة "ابقى في المنزل".

من خلال عملية الرصد التي أجرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كان من الواضح أن هذا العمل قد تحسن مقارنة ببداية الأزمة، أصبح أكثر تنظيماً واستوفى العديد من المتطلبات الصحية، مثل منع الاكتظاظ والتدافع، وضمان النظام واتباع ارشادات التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات عند توزيع المواد الغذائية المستلزمات الأخرى.

ثالثا: العمل مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والشركات لضمان عدم تخلف أحد عن الركب

تأثر الحق في العمل إلى جانب الحقوق الأخرى بشكل مباشر نتيجة الأزمة الحالية، بما في ذلك تسريح عدد كبير من العاملين، واخفاق بعض الشركات في الوفاء بالتزاماتها تجاه العمال بما في ذلك الأجور وبدلات السكن والغذاء، مما أدى إلى زيادة عدد الأشخاص المعرضين للصعوبات الاقتصادية أثناء انتشار الوباء. ومع جهود اللجنة يمكن القول إن الإشكالات المتعلقة وجدت طريقها إلى الحل بعدة مسارات، إما بقيام وزارة العمل بإلزام الشركات بتأمينها، أو من خلال تمويل بنك التنمية للشركات العاجزة عن دفع التزاماتها.

من أجل ضمان عدم إهمال أي شخص، أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقاريرها إلى السلطات المختصة بإيلاء اهتمام خاص للفئات الأولى بالرعاية، مثل النساء اللائي فقدن وظائفهن والمرضى.

قام فريق التوعية والتثقيف بحملات توعية للعمال بلغات متعددة للتعريف بحقوقهم بموجب القانون القطري بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع مطويات توضح طرق الوقاية من الوباء، إلى جانب تقديم بعض المستلزمات الطبية، مثل الكمامات والمعقمات التي تم توفيرها في عدة مناطق.

خاتمة

في الختام، اتفق الحاضرون على ضرورة ضمان استمرارية دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لجميع الفئات الأولى بالرعاية. كما تم الاتفاق على أنه ينبغي عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة أفضل الممارسات الناشئة لهذه الفئات. وضرورة أن تواصل المؤسسات متابعة الجهود السابقة في هذا الصدد. وسيواصل المكتب الإقليمي الفرعي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ وتوفير مساحات للتعاون ومشاركة هذه الجهود.